A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية

الدورة الثامنة

برازيليا، البرازيل، 5-9 أكتوبر/تشرين الأوّل 2015

التقدم المحرز في تنفيذ أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على استزراع الأسماك باستخدام النظام الجديد لرفع التقارير

موجز

تعرض هذه الوثيقة؛ (أ) التقارير المرحلية بشأن تنفيذ الأحكام المتصلة بتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الواردة في مدونة سلوك منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد لعام 1995، كما أحاطتنا علماً بها البلدان الأعضاء عام 2013، على أساس نتائج الاستبيان العام الخاص بمدّونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛ و(ب) التقارير المرحلية حول نتائج الاستبيان الإلكتروني الجديد بشأن تربية الأحياء المائية الخاص بالمدوّنة، كما أحاطنا علماً به الأعضاء في عام 2015. وأجاب واحد وسبعون بلداً على الاستبيان الإلكتروني، ما يُمثل نحو 90 في المائة من الإنتاج العالمي للأحياء المائية. وتقدّم الإجابة، والتغطية، منظوراً إجمالياً محسّناً لامتثال تربية الأحياء المائية لمدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد، إلاّ أنّه لا بد من بذل مزيد من الجهود لتحسين جودة التقارير. وتشير الإجابات العالمية إلى حالة إجمالية جيّدة للحوكمة من خلال سياسات تربية الأحياء المائية وتخطيطها وتنظيمها، فيما تبذل جهود لمواصلة تحسين التنفيذ على المستوى الميداني عن طريق دعم وتعزيز الآليات وعبر تحسين قدرات الدول. وعلى ما يبدو، تشكّل نتائج الاستبيان الجديد الميسّرة بفعل النفاذ إلى شبكة الإنترنت مصدراً جيّداً للمعلومات الوطنية التي يمكن أن تكون مفيدة لتحليلات الاتجاهات الإقليمية والعالمية للفاو والملاحظات المقدّمة إلى البلدان الأعضاء. وتبيّن أيضاً أنّ نظام الإبلاغ الجديد عبر الإنترنت مفيد للأعضاء.

اللجنة الفرعية مدعوة للقيام بما يلي:

- مراجعة الوثيقة والتعليق عليها؛
- التعليق على استخدام أداة التقارير الخاصة بالمدونة باعتبارها فرصة للتقييم الذاتي والتقييم العالمي لأداء تربية الأحياء المائية بما في ذلك كل ما يتعلق بالامتثال لأحكام تربية الأحياء المائية الواردة في المدونة؛
- وضع توصيات بخصوص الأعمال والأنشطة التي يجب القيام بها من أجل تحسين عملية تقديم التقارير واستخدام أداة التقارير

التقدّم المُحرز في تطبيق أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في مجال تربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على استزراع الأسماك

1- واظبت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على رصد تطبيق مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي وضعتها عام 1995 (المشار إليها لاحقاً بالمدونة) والتي أتبعت باستبيان تم توزيعه على

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الدولية غير الحكومية[1]. ويتضمن الاستبيان أقساماً حول تربية الأحياء المائية لاسيما المادة 9 وبعض العناصر الواردة في المادتين 5 و10 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

2- تنص المادة 4-2 من المدونة، من بين أمور أخرى، على أن تقدّم الفاو تقاريرها إلى لجنة مصايد الأسماك حول تطبيق وتنفيذ المدونة باستخدام الاستبيان المعياري. وفي هذا الصدد، تقوم أمانة هذه اللجنة كل عامين بمراجعة الإجابات المُقدّمة من الدول الأعضاء في الفاو والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة إلى مراجعة تقارير التقدّم المُحرز المُرسلة إلى اللجنة. وتقوم أمانة اللجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية بمراجعة دورية للتقدّم المُحرز في ما يخص تطبيق أحكام المدونة بشأن تربية الأحياء المائية باستخدام المنهجية نفسها، كما تعمد إلى تقديمها إلى اللجنة الفرعية للمناقشة واتخاذ القرارات. وهذه الوثيقة هي السابعة من نوعها التي قامت أمانة اللجنة الفرعية بإعدادها لكي (1) تقدّم موجزاً لنتائج الاستبيان العام المتعلق بقضايا ذات صلة بتربية الأحياء المائية، و(2) تعرض للمرة الثانية نتائج الاستبيان الجديد المتعلق بتربية الأحياء المائية الخاص بالمدونة، والتي يبلّغ عنها بواسطة نظام قائم على شبكة الإنترنت للمرة الأولى.

الإجابات ذات الصلة بتربية الأحياء المائية الواردة في الاستبيان العام الخاص بالمدونة

3- أجاب 96 بلداً على الاستبيان العام لمدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 2013 وقدّمته، وأجاب اثنان وثمانون بلداً منها على الأسئلة المتعلّقة بتربية الأحياء المائية. وهذا يمثّل زيادة بنسبة 82 في المائة في الإجابات على الاستبيان العام المتصلة بتربية الأحياء المائية. ويرد أدناه ملخص لعدد محدود من العناصر[2].

4- وضمن المواضيع الثمانية للمدوّنة، لا تزال مسألتا "إدارة مصايد الأسماك" "وتنمية تربية الأحياء المائية" تتبوآن مركز الصدارة في قائمة الموضوعات ذات الأولوية، بنسبة 76.9 في المائة لمصايد الأسماك و59 في المائة لتربية الأحياء المائية. وعلى المستوى العالمي، أشار 42 في المائة من البلدان إلى أن لديها إطار وطني لسياسات تربية الأحياء المائية أنجز إلى حدّ كبير و/أو تمّ تنفيذه. وأشار ما نسبته 36 في المائة و48 في المائة من البلدان إلى أن لديها أطراً مشابهة للإطار الوطني القانوني والإطار الوطني المؤسسي على التوالي مع التنويه بوجود بعض الفروق الإقليمية. ولا تمثّل هذه المعدلات تغييرات ملحوظة في ما يتعلّق بالحالة التي ذكرت في عام 2011.

5- وأشار ما نسبته 74 في المائة من البلدان إلى أن حكوماتها قد وضعت مدونة أو اتفاقية حول أفضل ممارسات تربية الأحياء المائية، بما يتماشى مع المدونة، بينما أشار 55 في المائة من البلدان إلى أن لديها مدونات موضوعة ومُطبقة من قبل المنتجين، أو من قبل الموردين في مجال تربية الأحياء المائية بالنسبة لـ 32 في المائة من البلدان، أو من جانب مُصنّعين مختلفين بالنسبة لـ 30 في المائة منها.

6- وأشار اثنان وثمانون في المائة من البلدان إلى وجود حاجة إلى إجراء تحسينات في التقييم البيئي لعمليات تربية الأحياء المائية، وأشار ما نسبته 77 في المائة من البلدان إلى ضرورة تحقيق تحسينات في رصد عمليات تربية الأحياء المائية. أما في ما يخص الحد من الآثار الضارّة للأنواع

[1] استبيان رصد تطبيق المدونة التي وضعتها الفاو 1995.خطط العمل الدولية حول قدرة الاستيعاب وأسماك القرش والطيور البحرية وعمليات الصيد غير القانونية التي تتم بشكل غير معلن وبدون أي تنظيم، وكذلك حول استراتيجية تحسين المعلومات المتوافرة حول حالة واتجاهات مصايد الأسماك.

[2] الوثيقة COFI/2014/2/Rev.1: http://www.fao.org/3/a-mk055a.pdf
والوثيقة COFI/2014/SBD.1: http://www.fao.org/cofi/33132-073d4e66d49249c881e35839647c8f499.pdf .

الحيـــة الغريبـــة، فقـــد أشـــار مـــا نســـبته 42 فـــي المائـــة مـــن البلـــدان إلى أنها تطبّق إجراءات فعالة شاملة في هذا الصدد، بينما ذكر 58 في المائة من البلدان الحاجة إلى إجراء تحسينات. وعلى غرار التقرير السابق، أشار الأعضاء إلى أن تعزيز القدرات الفنية المؤسسية كان الأهم من أجل تحسين الإجراءات الأساسية المذكورة. وتُشجّع البلدان الأعضاء على تعزيز الممارسات المسؤولة في ما يخص تربية الأحياء المائية وذلك دعماً للمجتمعات المحلية الريفية ومنظمات المنتجين ومربي الأسماك. وأفاد 88 في المائة من الأعضاء أنّهم اتخذوا التدابير الضرورية في هذا الصدد.

الاستبيان الجديد لتحسين عملية رفع التقارير حول تطبيق أحكام المدونة والمتعلقة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على استزراع الأسماك

معلومات أساسية

7- بغرض تناول مسألة تربية الأحياء المائية بشكل أفضل وتحسين معدّل رفع التقارير وتنفيذ المدونة، طلبت كل من لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية إلى الفاو وضع استبيان لتقييم حالة امتثال الدول للأحكام المتعلقة بتربية الأحياء المائية الواردة في المدونة. واستجابة لذلك بدأت المنظمة عملية طويلة وتشاركية لتصميم استبيان خاص في عام 2008، وطبّق ذلك عالمياً في مستهل عام 2013 وعرض التقرير المرحلي الأوّلي عن تنفيذ المدوّنة في ما يخص تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك القائمة على الاستزراع إلى اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية في دورتها السابعة في سان بطرسبرغ في أكتوبر/تشرين الأوّل من السنة نفسها[3]. ورحّبت اللجنة الفرعية بالاستبيان الجديد وأوصت بتحميل ذلك في النظام الإلكتروني الجديد للاستبيان الرئيسي للمدوّنة. وأيّدت في ما بعد لجنة مصايد الأسماك هذه التوصية في دورتها الثلاثين (روما، يوليو/تموز 2014).

[3] الوثيقة COFI:AQ/VII/2013/3: http://www.fao.org/cofi/43710-0ade201a31fcd34398ce946d95b31ddc0.pdf

8- بموجب التوصيات المذكورة أعلاه، وخلال فترة ما بين الدورات الأخيرة تولّت الأمانة: (1) تكييف الاستبيان الجديد حول تربية الأحياء المائية التابع لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ودليل الإجابات (باللغات الرسمية للمنظمة) وتحميلهما على البوابة الإلكترونية للاستبيان الرئيسي للمدوّنة؛ و(2) توزيع الاستبيان على جميع البلدان الأعضاء في مطلع شهر مارس/آذار 2015.

9- ويمكن دخول نظام الاستبيان على الإنترنت من خلال بوابة مخصصة على صفحة المنظمة باستخدام أسماء مستخدمين وكلمات سر فريدة، وهو يلبي متطلبات السرية اللازمة والأمن وسهولة الاستخدام.

توزيع الاستبيان وتحليل الإجابات والبيانات

10- قام واحد وسبعون بلداً بالإجابة على الاستبيان الآنف الذكر وتقديمه إلى الفاو[4]، بما في ذلك البلدان التي تساهم بنحو 90 في المائة من الإنتاج العالمي. وتمّ تحميل معظم الاستبيانات على النظام الإلكتروني بعد انتهاء المهلة الزمنية المحددة. لكن في بعض الحالات، تمّ استلام الاستبيانات بعد قيام الأمانة بمخاطبة سلطات تربية الأحياء المائية بشكل مباشر. وأشار الأعضاء في عدد قليل من الحالات إلى مواجهة بعض المشاكل في الدخول إلى البوابة الإلكترونية بواسطة بياناتهم ولكن الأمانة حلّتها بشكل سريع.

11- لم يوزّع الاستبيان على منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في هذه المناسبة. وستحضّر صيغة معدّلة لهذا الغرض خلال فترة رفع التقارير التالية.

12- ويتبع الاستبيان على النظام الإلكتروني الشكل نفسه لنسخة إكسيل السابقة مع بعض التعديلات الطفيفة[5]، وبالتالي يقدّم لكلّ سؤال إمكانية وضع درجة من 0 إلى 5، حيث توضع درجة 0 لحالة الافتقار التام للإجراء أو الآلية الواردة في السؤال أو العبارة، وتوضع درجة 4 للدلالة على أن الإجراء أو الآلية هما قيد التطبيق، وتوضع درجة 5 عندما يكون هناك تطبيق كلي للإجراء أو الآلية على المستوى الميداني. وهناك أيضاً إمكانية للإشارة إلى أن السؤال أو العبارة لا ينطبقان أو أنهما غير ذي صلة. كما يوفّر النظام الإلكتروني التوجيهات لوضع درجة لكلّ عبارة أو سؤال في رسالة معلومات ترد ضمن نافذة منبثقة.

[4] تمّ توزيع الاستبيان على الدول الأعضاء في المنظمة، عبر الرسالة الإلكترونية من خلال نظام معلومات الاستبيان حول تربية الأحياء المائية الخاص بالمدوّنة في 5 مارس/آذار 2015. وقد أرسلت ثلاثة تذكيرات "للتسجيل" وأربعة "للتسليم" بين 16 مارس/آذار و5 أبريل/نيسان. كما أرسل تذكير إضافي في 13 أبريل/نيسان حول تمديد المهلة الزمنية لتقديم الاستبيان حتى 20 أبريل/نيسان 2015. وتمّ قبول الاستبيانات لتضمينها في التحليل حتى 27 أبريل/نيسان 2015. وورد 15 استبياناً من أفريقيا، و10 من آسيا، و18 من أوروبا، و19 من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و5 من الشرق الأدنى، و2 من أمريكا الشمالية، و2 من جنوب المحيط الهادئ (الجدولان 1 و2). وقدمت ثلاثة بلدان أخرى استبيانها بعد هذا التاريخ ولم يكن بالإمكان تضمينها في التحليل.

[5] يتألف الاستبيان من أربعة أقسام تعنى بتقييم الحوكمة اللازمة لتربية الأحياء المائية من أجل ضمان تنفيذ المدوّنة. ويضم الجزء الأول الأدوات أو **الإجراءات الأساسية للإدارة** بما في ذلك وجود سياسة وخطة تنمية لتربية الأحياء المائية ووجود قوانين لدعم هذه السياسة؛ ويضم الجزء الثاني آليات **الدعم** المطبقة لتسهيل اتخاذ الإجراءات الواردة في الجزء الأول؛ ويتعامل الجزء الثالث مع آليات **التعزيز** المطبقة لتحسين اتخاذ الإجراءات الواردة في الجزأين الأول والثاني. ويعنى القسم الرابع بتقييم **قدرة** الدعم، والمقصود بها قدرة الدولة على تطوير ما لديها من معارف ومعلومات وتكنولوجيا واستشارات بغرض دعم تطوير وتعزيز وتنفيذ ورصد وتقييم كافة الإجراءات الواردة في الأقسام الأخرى.

13- وعلى غرار التجربة السابقة، يتضمّن الاستبيان إمكانية لتقييم الدعم الذي تقدّمة الفاو في ما يتعلق بالامتثال للإجراءات المحددة ذات الصلة. وتتوفّر أيضاً روابط إلكترونية تتيح مراجعة كافة المطبوعات أو الأدوات الخاصة بالفاو ذات الصلة على شبكة الإنترنت.

14- واتّبع تحليل الأقسام المختلفة للاستبيان ومعالجة المعلومات المنهجية التي استخدمت خلال التجربة الأولى[6].

15- ويتوفّر موجز إحصائي لإجابات الأعضاء، يضم 8 جداول وبعض الأرقام المشار إليها في هذه الوثيقة بوصفها وثيقة معلومات أساسية للدورة، باللغة الإنكليزية على الموقع الإلكتروني للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك وعلى مستوى اللجنة الفرعية لقراءته اقتراناً بهذه الوثيقة.

16- وقدّم الاستبيان كماً وافراً من المعلومات وتُبذل جهود للنظر في أحكام المدونة الأكثر صلة بهذه المعلومات والقضايا التي تثيرها، إضافة إلى الرجوع إلى الاستبيان الأساسي والتجارب السابقة عند الاقتضاء. ونظراً إلى أنّ هذه هي التجربة الثانية للاستبيان الجديد، يمكن في بعض الحالات تقييم الاتساق المؤقت للإجابات.

أداء تربية الأحياء المائية والامتثال للمدوّنة: التقييم العالمي الثاني للاستبيان الخاصة بمدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد

17- تتسّق نتائج التجربة التي جرت عام 2015 مع النتائج التي سجّلت في عام 2013؛ وعلى غرار التجربة السابقة، أجرت بلدان عديدة تقييماً ذاتياً نقدياً كان واضحاً من خلال التماسك بين النتائج المعطاة لمختلف الأقسام والأسئلة.

[6] تمّ إجراء نوعين من التحليلات الوصفية للإجابات على كل سؤال: أولاً، توزيع نسب الدول المشاركة في الاستبيان بحسب الدرجات على المستويين العالمي والإقليمي، وثانياً، وضع متوسط الدرجات على المستوى العالمي والإقليمي (الفقرات 18، 19 و21 من الوثيقة COFI:AQ/VII/2013/3: http://www.fao.org/cofi/43710-0ade201a31fcd34398ce946d95b31ddc0.pdf).

وجود وتنفيذ الأدوات والإجراءات الأساسية للإدارة اللازمة لتطبيق المدوّنة

18- يسلّط هذا القسم الضوء على حقيقة أن تنمية تربية الأحياء المائية تحدث على نحو منهجي حين تكون أهداف التنمية الخاصة بها واضحة وتكون حوكمتها مُطبّقة كما يجب. ومن شأن السياسة وقوانينها الممكّنة أن تعمل على تنظيم مسألة تنمية القطاع، بينما توفّر الخطة الوطنية التوجيهات أثناء عملية تطبيقها. وينبغي أن يكون التصنيف قائماً على توافر كلّ هذه العناصر وعلى ومدى تطبيقها.

19- وعلى المستوى العالمي، جاء متوسط الدرجات **للإجراءات الأساسية للإدارة، وإجراءات الدعم، وإجراءات التعزيز، وقدرة الدعم** 3.5 و3 و2.6 و3.1 على التوالي، ما يشير إلى أنّ الإجراءات الأساسية للإدارة تنفّذ على نحو أفضل من الإجراءات الثلاثة الأخرى ما قد يكشف عن بعض المبالغة في تقدير الأولى. وبصورة عامة جرى توزيع الدرجات لجميع الأسئلة بشكل متدرج نحو 4 و5 في أمريكا الشمالية وأوروبا وعلى نحو بسيط في آسيا والشرق الأدنى، فيما كانت أقرب إلى 3 أو أقل في الأقاليم الأخرى، ما يعكس ربما الاختلافات في حالة التنمية في القطاع وإنما يعكس أيضاً عملية أكثر موضوعية لتحديد الدرجات كما يتبيّن في اتساق الإجابات[7] وانطلاقاً من التعليقات المدرجة في المساحة المخصصة.

20- وأعطى 16 بلداً درجات عالية جداً بين 4.5 و5 للإجراءات الأساسية للإدارة[8] التي تمثّل مؤشراً شاملاً لوجود خطة تنمية لتربية الأحياء المائية ولتنفيذها الكامل على المستوى الميداني، من خلال قوانين ملائمة وطبقاً للسياسة الوطنية لتربية الأحياء المائية، وبالتالي لا حاجة إلى إجراء تحسينات. غير أنّ الدرجة الخاصة بآليات الدعم والتعزيز ودرجة قدرة الدولة هي أقل في بعض من هذه البلدان، وبالتالي من غير المرجّح أن تنفّذ الإجراءات الأساسية للإدارة بالكامل على المستوى الميداني. وعلى سبيل المثال، حقق عدد من البلدان التي سجّلت درجات بين 4 و5 للإجراءات الأساسية للإدارة، درجة 3 أو أقل لرصد عمليات تربية الأحياء المائية، ما يعني توافر بيّنات غير كافية لوضع درجة للإجراءات الأساسية للإدارة بوصفها نفذّت بالكامل.

21- ومن الممكن، في بعض هذه الحالات، ألا تكون العملية قد نفّذت بشكل معمّق بفعل ضيق الوقت و/أو ربما عدم استخدام التوجيهات المقدّمة بشكل صحيح. وربما لا تزال سرية الإجابات تمثل مشكلة بالنسبة لعدد قليل من الأعضاء.

---

[7] مثلاً درجات أقل لقدرة الدعم وإجراءات التعزيز وإجراءات الدعم والاتفاق على درجات أقل في الإجراءات الأساسية للإدارة.

[8] يمثّل كلّ من هذه الدرجات متوسط الدرجات التي أعطاها الأعضاء **للسياسة والخطة والقوانين**، فيما تمثّل الدرجة المعطاة للقوانين متوسط الدرجات لفرادى القوانين (الفقرات 18، 19، و21 من الوثيقة COFI:AQ/VII/2013/3.: http:// http://www.fao.org/cofi/43710-0ade201a31fcd34398ce946d95b31ddc0.pdf).

22- وفي ما يتعلّق بالنتيجة العالمية للإجراءات الأساسية للإدارة، فإنّ 34 و21 في المائة من البلدان سجّلت درجة 4 و5 على التوالي، ولم يسجّل أي بلد درجة 0، وسجّل 6 في المائة فقط درجة 1، بينما جاءت معدلات الدرجات العالمية للمكوّنات الثلاثة للإجراءات الأساسية للإدارة، وهي **السياسة، والخطة، والقوانين**، 3.6 و3.5 و3.0 على التوالي، ما يمثّل حالة مشابهة للتقرير السابق باستثناء الانخفاض في متوسط درجة القوانين.

23- وبالنسبة إلى وجود **سياسة** لتربية الأحياء المائية وتطبيقها، فإنّ 62 في المائة من الأعضاء الذين أجابوا سجّل درجة 4 أو 5، ما يشير إلى إعداد **سياسة** تربية الأحياء المائية وتطبيقها بشكل جيّد. وعلى غرار التقرير السابق، يمثّل هذا رقماً مرتفعاً مقارنة مع الرقم الوارد في الاستبيان العام لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 2013، حيث أشار 42 في المائة من البلدان التي قدّمت تقاريرها إلى أنّها تحظى بسياسة كاملة وممكّنة إلى حدّ كبير.

24- وبخصوص وجود خطة لتربية الأحياء المائية وتطبيقها، فقد سجّل 19 في المائة من البلدان درجة 2 أو أقل، ما يدل بالتالي على الحاجة إلى تحسين، وقد طلب بعض البلدان المساعدة. وتضمّنت الدرجات المتدنية أيضاً عدداً قليلاً من البلدان التي تنمو فيها تربية الأحياء المائية بشكل سريع ما يلحظ الحاجة الملحة إلى معالجة هذه الثغرة، بما أنّ خطط التنمية المناسبة يمكن أن تيسّر تنفيذ المدوّنة، لا سيّما إذا كانت تشمل الرصد الملائم وآليات إبداء الرأي والتعديل.

25- وفي ما يتعلّق بتطبيق **قوانين**[9] تربية الأحياء المائية، فقد سجّل 19 في المائة من البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى حدّ كبير درجة 54. أو أكثر، بينما سجّل 21 في المائة درجة 2 أو أقل، وكانت هذه البلدان في معظم الحالات بلداناً بدأت للتوّ بتربية الأحياء المائية. وعند تحليل الامتثال لقوانين محددة، تظهر بعض الأنماط العالمية والاختلافات الإقليمية بعض الفروق الموجودة بالفعل نسبة إلى التقرير السابق. وحصدت القوانين المتعلّقة بالامتثال **لسلامة الأغذية وتسجيل المزارع وحقوق استخدام النفاذ** النتيجة العالمية الأعلى والتي بلغت 3.7 لكلّ منها.

26- وسجّلت عالمياً القوانين المتعلّقة **باستخدام الأنواع الغريبة** درجة أقل مما سجّلته في فترة التقرير السابق، فيما سجّل 18 و34 في المائة من البلدان درجة 4 و5 على التوالي، و23 في المائة من البلدان درجة 2 أو أقل. وبالفعل كان هناك اختلافات ذات صلة بين الأقاليم، حيث كانت الدرجة مثلاً 2.5 لأفريقيا و3.9 لآسيا إنما مع اختلافات مهمة بين الأقاليم. وتستحق هذه القضية مزيداً من الاهتمام خاصة على اعتبار أنّ تربية الأحياء المائية ستنمو وتتوسّع في أفريقيا.

27- وبالنسبة إلى تطبيق قوانين **تقييم الأثر البيئي**، بلغ متوسط الدرجات 3.3 وكان أيضاً أقل من المعدّل المسجّل في عام 2013. وسجّل 23 و24 في المائة من البلدان التي قدّمت تقارير درجة 4 و5 على التوالي، إلاّ أنّ 25 في المائة من البلدان سجّل درجة 2 أو أقل، ما يدلّ بالتالي على أنّه يتعيّن على عدد مهم من البلدان إجراء تحسينات في ما يخص تنفيذ تقييم الأثر البيئي، لا سيّما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي عدد قليل من البلدان في آسيا والشرق الأدنى.

28- وبلغ المعدّل العالمي للدرجة المخصصة **لصحة الأسماك** 3.3، وهو أيضاً أقل من المعدّل المسجّل في عام 2013، وفيما سجّل 28 و22 في المائة من البلدان درجة 4 و5 على التوالي، سجّل 25 في المائة من البلدان درجة 2 أو أقل، ما يشير أيضاً إلى ضرورة قيام عدد ملحوظ من البلدان بتحسين تطبيق هذه القوانين.

[9] احتسبت كقيمة مقدّرة للقوانين المحددة البالغ عددها 17 والمشار إليها في الاستبيان

29- وعلى غرار التقرير الصادر في عام 2013، كانت الدرجات الأدنى الموضوعة لقوانين محددة في جميع الأقاليم تقريباً تلك المتعلّقة **بتكوين أرصدة الأسماك، وقدرة الاستيعاب** الخاصة بالتجمعات المائية المستقبلة، ومنع **حالات التسرّب** والحدّ منها، و**تحديد مناطق تربية الأحياء المائية**. وجاءت معدلات الدرجات العالمية 2.9 و2.9 و2.6 و2.5 على التوالي، فيما سجّل 27 و31 و30 و34 في المائة من البلدان درجة 2 أو أقل للقوانين المذكورة وفق الترتيب نفسه. ووضعت البلدان في الشرق الأدنى وأفريقيا وجنوب غرب المحيط الهادئ الدرجات الأدنى للقوانين المتعلّقات بحالات التسرّب من مرافق تربية الأحياء المائية.

30- وكما ورد في التقرير السابق، كانت الدرجات الموضوعة لمعظم القوانين أدنى بقليل في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى إنما لم يمكن التوزيع موحّداً. وقد سجّل أيضاً عدد قليل من البلدان في أوروبا وآسيا درجات متدنية، ما يعكس الاختلافات بين الأقاليم.

31- ويتوافر المزيد من المعلومات حول حالة الامتثال لكل من القوانين المحددة في وثيقة المعلومات الأساسية.

آليات الدعم التي تُسهل تطبيق الإجراءات الأساسية للإدارة

32- تهدف الأسئلة الواردة في هذا القسم إلى تقييم مدى إمكانية وقدرة البلدان على توفير الدعم للسياسة وخطة التنمية ولا سيّما للقوانين المُطبقة حالياً. وعلى غرار عام 2013، جاءت معدلات الدرجات العالمية لآليات الدعم في العموم أقل من الدرجات الموضوعة للقوانين. كما كانت معدلات الدرجات لعام 2015 أدنى بقليل من الدرجات المسجّلة في عام 2013.

33- وفي نمط مشابه للنمط الذي لوحظ في عام 2013، حقّق **التشاور مع أصحاب المصلحة** في ما يخص السياسة وخطة التنمية ومشاركة **اتحادات المزارعين** في تنمية القطاع وإدارته أعلى معدلات الدرجات التي بلغت 4 و3.6 على التوالي. وبالنسبة إلى التشاور مع أصحاب المصلحة، فقد سجّل 72 في المائة من البلدان درجة 4 أو 5، فيما سجّل 24 في المائة درجة 2 أو أقل، ما يشكّل تراجعاً ملحوظاً مقارنة مع الدرجات الموضوعة في عام 2013.

34- وحققت مسألة **الرصد وجمع البيانات** من قبل الحكومة درجة متوسطة عالمية مرتفعة نسبياً بلغت 3.5 حيث وضع 55 في المائة من البلدان درجتي 4 أو 5 لها. غير أنّ الدرجات توزّعت ضمن الأقاليم وبينها، حيث وضع ما نسبته 36 في المائة من البلدان في أفريقيا و26 في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي و20 في المائة من البلدان في الشرق الأدنى و10 في المئة في البلدان في آسيا درجة 2 أو أقل، ما يعكس حاجة هذه البلدان إلى إجراء تحسينات هامة في مجال رصد تربية الأحياء المائية.

35- وحصل تطبيق **الممارسات الجيدة في تربية الأحياء المائية** والممارسات الإدارية الجيدة والممارسات الزراعية الجيدة وغيرها على درجة 3 على المستوى العالمي. إلاّ أنّ 32 في المائة من البلدان سجّلت درجة 2 أو أقل ما يعني أنّ هذه الممارسات لا تطبّق على نحو واسع. وهذا يشمل 54 في المائة من البلدان في أفريقيا، و40 في المائة في الشرق الأدنى، و33 في المائة في أوروبا، و26 في المائة في أمريكا اللاتينية، ما يشير إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود على المستوى العالمي.

36- وحصلت مسألة **وظائف** النظام الإيكولوجي في خطط تربية الأحياء المائية على درجة عالمية بلغت 2.9، ووضع 30 في المائة من البلدان درجة 2 أو أقل، ما يشير أنّ وظائف النظام الإيكولوجي لا تُعالج حتى الآن كما ينبغي في العديد من البلدان. وبرزت اختلافات قوية بين الأقاليم حيث سجّل بعض البلدان درجات عالية، فيما سجّلت بلدان أخرى درجات متدنية للغاية في كلّ إقليم.

37- وعلى نطاق أصغر لوضع الدرجات العالمية، سجّل مستوى **الاستثمار في الإرشاد على تربية الأحياء المائية والبنية التحتية والبحوث** لدعم المدوّنة معدلات بلغت 2.8 و2.7 و2.6 على التوالي. وهذه المعدلات هي أدنى بقليل من المعدلات المسجّلة في عام 2013. وسجّل 39 و41 في المائة من البلدان على المستوى العالمي درجة 2 أو أقل للاستثمار في البحوث والإرشاد على التوالي، وكان الوضع جليّاً أكثر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى، وإنما شمل أيضاً بلداناً في أوروبا وجنوب شرق المحيط الهادئ. ومن الواضح أنّه ينبغي تعزيز آليات الدعم هذه للنهوض بعملية تطبيق المدوّنة على المستوى العالمي في ما يخص تربية الأحياء المائية.

38- وحصلت مسألة تطبيق **الغرامات على التلوث** في قطاع تربية الأحياء المائية على درجة 2.5 على غرار عام 2013، ووضع ما نسبته 37 في المائة من البلدان درجة 2 أو أقل، ما يعني أنّ آلية الدعم هذه ليست مطبّقة بالإجمال. لكن كانت هناك اختلافات مهمة ضمن الأقاليم وما بينها. ويمكن لهذه النتائج أن تتعارض بشكل ما مع الدرجة العالية الموضوعة لتطبيق قوانين تقييم الأثر البيئي (الفقرة 27).

39- وحظيت مسألة **إدماج تربية الأحياء المائية في تخطيط وإدارة السواحل ومستجمعات المياه** بمعدلات عالمية متدنية للدرجات بلغت 2.6 و2.5 على التوالي، وسجّل 38 في المائة من البلدان درجة 2 أو أقل لإدماج تربية الأحياء المائية في تخطيط السواحل. وفي هذه الحالة، سجّلت آسيا الدرجة الأعلى لإدماج تربية الأحياء المائية في إدارة المناطق الساحلية وثاني أعلى درجة لإدماج تربية الأحياء المائية في إدارة مستجمعات المياه. وقد يعود ذلك إلى التقليد القديم لتربية الأحياء المائية في الإقليم، ويفسّر منطق مشابه الدرجات الأدنى المسجّلة في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية وفي أوروبا ككلّ حيث تعتبر تربية الأحياء المائية من أحدث التطوّرات.

40- وعلى غرار ما جاء في تقرير عام 2013، كانت معدلات الدرجات الأقل ضمن خانة آليات الدعم في جميع الأقاليم تلك التي وُضعت لوجود **حوافز لتجديد** الموائل المتضررة، حيث بلغ المعدّل العالمي 1.5، ما يشير إلى عدم تطبيق هذه الحوافز بالإجمال. واعتبر 25 في المائة من البلدان أنّ هذه مسألة لا يمكن تطبيقها، وكان الرقم الموضوع قريباً لما ورد في تقرير عام 2013. غير أنّ هذه الحوافز تُعالج حالياً من ضمن برامج إصدار الشهادات ويمكن أن تُبحث أيضاً ضمن المدفوعات لخدمات النظم الإيكولوجية، وقد تمثّل حافزاً مهماً لتنمية تربية الأحياء المائية.

آليات التعزيز التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين فعالية الإجراءات الأساسية للإدارة وآليات الدعم

41- تمثّل آليات التعزيز" هذه إجراءات ليست بالأساسية وإنما يُعتبر "وجودها جيداً" إذ من شأنها أن تجعل تطبيق سياسة وخطة تربية الأحياء المائية أقل كلفة وأكثر فعالية. وتهدف هذه الإجراءات إلى تسليط الضوء على الدور الاجتماعي لتربية الأحياء المائية وكذلك على مدى ملاءمة الدعم المُقدّم إلى المزارعين لاسيّما صغار المزارعين من أجل تيسير عملية تطبيق القوانين وتنفيذ خطة تربية الأحياء المائية بحيث تمتثل للمدوّنة ككلّ.

42- ومن باب التشابه مع ما لوحظ في تقرير عام 2013، فقد أظهر هذا الجزء من الاستبيان درجات متدنية بالإجمال. وكان هناك أيضاً انخفاض في الدرجات نسبة إلى عام 2013.

43- وحصل السؤال المتعلق بوجود آليات لضمان **إفادة سبل عيش المجتمعات المحلية** بدون التأثير عليها سلباً عند تنمية تربية الأحياء المائية على درجة عالمية مقدارها 2.9، وعلى الرغم من أنّ 39 في المائة من البلدان سجّلت درجة تتراوح بين 3 و4، ما يعكس وضعاً مقبولاً بالإجمال، إلاّ أنّه كان هناك تباين ملحوظ ضمن الأقاليم. وبالتالي سجّل 47 في المائة في البلدان في أفريقيا، و37 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و30 في المائة في آسيا درجة 2 أو أقل.

44- واعتباراً من عام 2013، حصلت مسألة توافر **الائتمانات الميُسّرة للمزارعين** على درجة متوسطة متدنية بلغت 2.5 على المستوى العالمي، وسجّلت 40 في المائة من البلدان في أفريقيا، و40 في المائة في أمريكا اللاتينية، و30 في المائة في آسيا درجة 2 أو أقل، ما يشير بالتالي إلى التوافر والتطبيق القليل للائتمانات. ولذلك لا يزال هذا موضوعاً ذا أولوية كبرى من حيث التحسين بوصفه آلية مهمة في وضع خطط تربية الأحياء المائية.

45- وسجّلت مسألة تطبيق **نظم منح الشهادات** الطوعية التي تعزّز ممارسة التربية الرشيدة للأحياء المائية درجة عالمية مقدارها 2.2، وسجّلت 41 في المائة من البلدان درجة 2 أو أقل، و16 في المائة من البلدان درجة 0، بينما أشار 13 في المائة إلى أنّها لا تنطبق. ويلحظ التقييم أنّ تطبيق نظم منح الشهادات لتربية الأحياء المائية على المستوى العالمي ضعيف في جميع الأقاليم باستثناء بلدان أمريكا الشمالية.

46- وسجّلت مسألتا وجود وتوافر **خطط** حكومية **للمساعدة في حالات الكوارث، والتأمين** التجاري **للمزارعين** درجة 2.1 و1.5 على التوالي، ما يعكس هشاشة القطاع الشديدة أمام الكوارث والخسائر في جميع الأقاليم. وسجّل 64 في المائة من البلدان في أفريقيا، و60 في المائة في آسيا، و74 في المائة في أمريكا اللاتينية

والبحر الكاريبي درجة 2 أو أقل بالنسبة إلى توافر التأمين، ويشير 32 في المائة من البلدان على المستوى العالمي إلى الغياب التام لهكذا أداة. وتتشابه خطط المساعدة في حالات الكوارث إلى حدّ كبير نظراً إلى أنّ 45 في المائة من البلدان سجّلت درجة 2 أو أقل، لا سيّما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ولكن الدرجات كانت متدنية أيضاً في أقاليم أخرى.

مستوى ودرجة قدرة البلدان على معالجة الإجراءات الأساسية للإدارة، وآليات الدعم والتعزيز

47- يحاول الاستبيان في هذا القسم تقييم قدرة الدولة بما فيها الحكومة والمؤسسات والقطاع الخاص على تطوير المعارف والمعلومات والتكنولوجيا والمشورة وتعزيز تبنيها من أجل دعم وضع الإجراءات المذكورة وإنفاذها ورصدها وتقييمها. وتم أيضاً تضمين القدرة على التعامل مع الكوارث وتغيّر المناخ.

48- وبلغ معدّل الدرجة العالمية **لقدرة الدولة** 3 وفيما سجّل 25 في المائة من البلدان درجة 2 أو أقل، سجّل 35 في المائة درجة 4 أو 5، ما يمثّل وضعاً مقبولاً بالإجمال، إنما مع إمكانية للتحسين. وسجّلت القدرة على التعامل مع **سلامة الأغذية**، و**الجوانب البيئية**، و**صحة الأسماك**، و**البحوث** 3.8 و3.4 و3.2 و3.1 على التوالي. وسجّلت القدرة على معالجة **الإرشاد** و**إدارة النزاعات** 2.9 و2.8 على التوالي، بينما سجّلت القدرة على **إدارة مخاطر الكوارث** وعلى معالجة **تغيّر المناخ** أدنى الدرجات بمقدار 2.6 و2.3 على التوالي، ما يؤكّد بالتالي هشاشة القطاع أمام الكوارث التي تمّ تشخصيها في آليات التعزيز (الفقرة 47 أعلاه).

تقييم المساعدة المُقدّمة من الفاو

49- أجاب معظم الأعضاء (68) على هذا القسم، وعلى غرار تجربة عام 2013، كانت الدرجة الموضوعة للمساعدة المقدّمة من الفاو أدنى من الدرجة التي نالتها أحكام الاستبيان. غير أنّ نسبة مهمة من الإجابات وضعت لا ينطبق وفي بعض الحالات، أشارت بلدان (من أوروبا، أمريكا الشمالية) إلى أنّ تطوير أدواتها وتطبيقها يتبع المدوّنة وأنّها لم تكن بحاجة إلى مساعدة من الفاو أو لم تستخدم مطبوعات المنظمة وبالتالي تعتبر أنّ هذه الأسئلة لا تنطبق.

50- واستُخدم هذا القسم من الاستبيان بشكل أفضل بكثير مقارنة مع التقرير السابق للإشارة إلى الثغرات لدى البلدان واحتياجاتها إلى المساعدة لتطبيق بعض القوانين والآليات.

51- وجاءت معدلات الدرجات العالمية للإجراءات الأساسية للإدارة، وقدرة الدعم، وآليات التعزيز بمقدار 2.9 و2 و1.6. وعلى المستوى العالمي، صنّف الأعضاء المساعدة المقدّمة إلى سياسة تربية الأحياء المائية وإلى التخطيط والتنظيم بدرجة 2.5 و2.5 و2.3 على التوالي. وسجّل 55 في المائة من الأعضاء درجة 2 أو أقل للمساعدة المقدّمة إلى القوانين، و39 و34 في المائة للمساعدة المقدّمة إلى التخطيط والسياسة على التوالي.

52- وتوافقت أعلى معدلات الدرجات الموضوعة للمساعدة المقدّمة من الفاو لتطبيق فرادى القوانين أو الإجراءات مع المعدلات التي سجّلتها مسائل **سلامة الأغذية** و**التشاور مع أصحاب المصلحة** و**صحة الأسماك** التي بلغت 2.6 و2.4 و2.4 على التوالي. وسجّل الدعم المقدّم لرصد أنشطة تربية الأحياء المائية ولممارسات الإدارة الجيّدة 2.1 و2 على التوالي.

53- وسُجّل معدل الدرجة الأعلى الموضوعة للمساعدة المقدّمة من الفاو (بما في ذلك جميع القوانين المحددة أو الإجراءات أو الآليات) في آسيا بمقدار 2.3؛ يليها أفريقيا وجنوب غرب المحيط الهادئ بدرجة 2؛ والشرق الأدنى بدرجة 1.7، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بدرجة 1.5 وأوروبا بدرجة 1.5 وأمريكا الشمالية بدرجة 4. لكن على غرار التقرير السابق، لا توفر الدرجات المتوسطة معلومات كافية عن المساعدة التي تقدّمها الفاو نظراً إلى وجود نمطٍ ثنائي النسق، أي أنّ نسبة كبيرة من البلدان سجّلت درجات أقل من 0 أو 1 وأقل من 3 و4.

54- وكان هناك بعض الترابط بين الدرجات التي وضعها الأعضاء للقوانين والإجراءات وتلك التي وضعوها للمساعدة المقدّمة من الفاو إلى القوانين والإجراءات نفسها، ولكن المعدلات التي سجّلتها الأخيرة كانت دائماً أدنى. وفي بعض الحالات، تشير تعليقات الأعضاء إلى أنّ مطبوعات وأدوات الفاو المتاحة ليست معروفة جيداً أو ليست متوفرة باللغة المطلوبة. وليس واضحاً ما إذا كان المجيبون يستخدمون فعلاً الروابط التي وفّرها الاستبيان بحد ذاته للوصول إلى المطبوعات والأدوات.

55- والمعلومات التي وفّرتها فرادى البلدان مفيدة جداً للفاو لتوجيه مساعدتها بصورة أفضل ومواءمة ذلك مع الجهود التي تندرج ضمن الأطر البرامجية القطرية والمبادرات الإقليمية.

موجز حول امتثال تربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على استزراع الأسماك للأحكام ذات الصلة في المدونة

56- تعكس إجابات عام 2015 في عدد كبير من البلدان تقييماً أكثر اتساقاً للامتثال للمدوّنة مقارنة مع تقرير عام 2013، وقد يدلّ الانخفاض الطفيف في الدرجات الموضوعة لمعظم الأسئلة على تقييم أكثر واقعية للحالة (وليس على اتجاه تنازلي). إلاّ أنّ هناك مجالا لتعديل ومراجعة الدرجة العالية الموضوعة للإجراءات الأساسية للإدارة على سبيل المثال، ولبعض **القوانين** المحددة، حيث يمكن أن تكون هذه الدرجات قد بالغت في تقدير الوضع الحالي في ضوء الدرجات الأدنى الموضوعة **لآليات التعزيز** و**لقدرة الدعم لدى الدول**. وقد يكون تقدير وجود وتطبيق فرادى الإجراءات والآليات بشكل موضوعي ووضع درجة لها أسهل من التطبيق الشامل للسياسة الوطنية أو الخطة الإنمائية لتربية الأحياء المائية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يستخدم الأعضاء النظام الراهن لرفع تقارير التقييم الذاتي باعتباره أداة جيدة لمراجعة الاتساق بين السياسة الوطنية وخطة التنمية، وحالة القوانين والآليات، من أجل تيسير التطبيق على المستوى الوطني.

57- ويبذل الأعضاء عموماً جهوداً من أجل تطبيق المدوّنة في قطاع تربية الأحياء المائية. وبالإجمال، تحظى معظم البلدان التي تنمو فيها تربية الأحياء المائية ببعض السياسات الخاصة بتربية الأحياء المائية أو أنّ القطاع لديها ينمو وفق سياسة وطنية متسقة مع المدوّنة. غير أنّ تطبيق **السياسة** و**خطط تنمية تربية الأحياء المائية** بصورة عامة يمكن أن يُقيّم على نحو أفضل. ويبدو أنّ الدرجة المتدنية لخطط تربية الأحياء المائية أكثر واقعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا وقد تكون هذه أيضاً الحال في العديد من البلدان في أقاليم أخرى، لا سيّما حيث تكون تربية الأحياء المائية قد بدأت للتو.

58- ويكشف وجود قوانين محددة والامتثال لها عن بعض الثغرات العالمية التي ينبغي معالجتها لضمان استدامة القطاع وتقليل الآثار على التنوّع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى أدنى حدّ، ويشمل ذلك **تحديد مناطق تربية الأحياء المائية**[10]، ومنع **حالات التسرّب من مرافق تربية الأحياء المائية** والحدّ منها، و**تكوين الأرصدة**، والقوانين المتعلّقة **بقدرة الاستيعاب** للتجمعات المائية المستقبلة. وتحديد مناطق تربية الأحياء المائية والاعتبارات الخاصة بقدرة الاستيعاب للتجمعات المائية المستقبلة عناصر أساسية لمنع التشبّع الغذائي وخسائر التنوّع البيولوجي. ويعتبر تحديد المناطق مهماً أيضاً لتقليل خطر تدمير الموائل إلى أدنى حدّ ولتحسين إدماج تربية الأحياء المائية مع مستخدمين آخرين للمناطق والأحواض الساحلية، وبالتالي تحسين فعالية استخدام الموارد وتقليل الآثار إلى أدنى حدّ (بما في ذلك الآثار الاجتماعية) فيما يمكن لتنظيم حالات التسرّب وتكوين الأرصدة أن يمنع الآثار على الموارد الوراثية وخدمات النظم الإيكولوجية.

59- ولا يزال الدور الاجتماعي لتربية الأحياء المائية والدعم المقدّم إلى المزارعين، لا سيّما صغار المزارعين، من أجل تيسير تطبيق القوانين وتنفيذ خطة تربية الأحياء المائية للامتثال للمدوّنة ككلّ، يظهر دعماً محدوداً ويمكن أن يشكّل هذا عائقاً رئيسياً أمام تطبيق المدوّنة على المستوى العالمي. وبالتالي، يشكّل مجالاً ذا أولوية واضحة لقطاع تربية الأحياء المائية ليكون أكثر

[10] شدّد الأعضاء على الحاجة إلى معالجة مسألة تحديد مناطق تربية الأحياء المائية وتكوين الأرصدة، الفقرات 41-44 في التقرير الصادر عن الدورة السابعة للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية -http://www.fao.org/cofi/34736 07e58c52b91e7460ec7ea5bfa63e6fa21.pdf

استدامة. ولا بد من زيادة الجهود المبذولة لتحسين آليات الدعم من قبيل إدماج تربية الأحياء المائية في خطط إدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية وآليات التعزيز؛ وضمان آثار إيجابية لتربية الأحياء المائية في المجتمعات المحلية وعلى مستوى سبل كسب المعيشة، وتحسين الائتمانات المقدّمة إلى صغار المزارعين، وتحسين المساعدات الحكومية في حالات الكوارث.

60- ويعتبر إدماج تربية الأحياء المائية في تخطيط المناطق الساحلية ومستجمعات المياه، وتحسين مساهمة تربية الأحياء المائية في المجتمعات المحلية، من العناصر الرئيسية لنهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية بوصفه استراتيجية لمساندة التنمية المستدامة للقطاع على المستوى المحلي[11]. ويمكن مواصلة دعم النهج من خلال مبادرة النمو الأزرق التي تمنح صلة أكبر وتيسّر الروابط مع مستخدمين آخرين للموارد المشتركة.

61- وعلى الرغم من وجود بعض الأنماط الإقليمية الواضحة، إلاّ أنّ هناك أيضاً تباينا بين الأقاليم، وينبغي أن تركّز المساعدة والدعم الفني على البلدان الأكثر حاجة. ويمكن للفاو من دون شك أن توجّه بشكل أفضل المساعدة التي تقدّمها إلى الأقاليم والبلدان بواسطة هذه الأداة، ويمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من خلال تأسيس قواعد بيانات خاصة بها وتصميم أدوات للتقييم الذاتي تكون خاصة بها على أساس هذا الاستبيان.

62- ولا يوفّر التقرير حول امتثال تربية الأحياء المائية للمدوّنة تقييماً ذاتياً لأداء تربية الأحياء المائية فحسب، بل يقدّم معلومات ذات صلة لتغذية الأولويات الإقليمية والإطار الاستراتيجي للجنة الفرعية على النحو المبيّن في الفقرتين 55 و58 أعلاه.

الخطوات المستقبلية لمواصلة زيادة وتحسين عملية رفع التقارير واستخدام التقارير لتحسين تطبيق المدوّنة

63- على الرغم من أنّ نتيجة تجربة الاستبيان على فترتين كانت إيجابية للغاية، وأنّ معدل الإجابة وجودتها قد تحسّن، إلاّ أنّه لا يزال هناك حاجة إلى إجراء تحسين أكبر لعملية رفع التقارير، من أجل الحصول على إجابات من بعض أهم البلدان المنتجة في مجال تربية الأحياء المائية التي لم تشارك في الاستبيان الحالي من جهة، وكذلك من البلدان التي لا يزال القطاع فيها حديث العهد من جهة أخرى.

64- وتسهم المعلومات التي قدّمها هذا الاستبيان في تحسين الفهم العالمي لامتثال تربية الأحياء المائية للمدوّنة، ويمكن أن تحسّن فهم الاحتياجات الإقليمية والوطنية لضمان مساعدة موجّهة بشكل أفضل. وهذا يمثّل أيضاً تقييماً ذاتياً عالمياً فريداً من نوعه لأداء قطاع زراعي (الجوانب البيئية والاجتماعية والخاصة بالحوكمة) وينبغي استخدامه على نطاق واسع لإظهار رغبة القطاع في أن يصبح أكثر استدامة عن طريق تعزيز الممارسات الأفضل وتحسين الحوكمة على جميع المستويات. ويمكن أيضاً استخدام نتائج عمليات التقييم هذه لتعقّب التحسينات باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[11] منظمة الأغذية والزراعة. تنمية تربية الأحياء المائية. 4. نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية. *الخطوط التوجيهية الفنية الخاصة بالفاو بشأن الصيد الرشيد*. رقم 5، الملحق 4، روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2010. صفحة 53. http://www.fao.org/docrep/013/i1750e/i1750e.pdf

65- ونظراً إلى الحاجة إلى إجراء تحسينات أكبر في ما يتعلّق بجودة الإجابات وإلى فهم الأعضاء بصورة أفضل لقيمة التقييم الذاتي وعملية رفع التقارير، توصي الأمانة بمواصلة استخدام هذا الاستبيان الإلكتروني مع إجراء تعديلات طفيفة تتمثّل بثلاث فترات إضافية على الأقل لرفع التقارير بغية إنجاز 5 تقارير بواسطة الأداة الجديدة[12]. وسيتيح ذلك إجراء تحليل مؤقت وإقليمي، ويوفّر معلومات أفضل جودة لمراجعة الاستبيان وتعديله عند المقتضى بعد انتهاء هذه الفترة.

66- ويتبيّن بوضوح من الفترتين التجريبيتين لرفع التقارير في عامي 2013 و2015 أنّه يمكن أيضاً تسجيل درجات أكثر دقة من خلال: 1) تحديد جهات اتصال وأشخاص مسؤولين في الوقت المناسب لقيادة عملية الإجابة، و2) تحسين التوجيهات المقدّمة لتوضيح الأسئلة ووضع الدرجات، وستراجع الأمانة ذلك وتحسّنه حسب الاقتضاء، وعبر 3) توفير تدريب مكثّف على استخدام الأداة وأهمية تطبيق المدونة وعملية رفع التقارير. وسيعتمد الإجراء الأخير على توافر الموارد وتشجّع الأمانة الأعضاء على تأمين الموارد لهذه الغاية أيضاً.

67- وستواصل الأمانة استطلاع إمكانية ربط هذا الاستبيان بالاستبيان العام لمدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد لتلافي أوجه التداخل والتكرار ولزيادة التكامل.

[12] أوصى الأعضاء بمراجعة الاستبيان بعد فترتين تجريبيتين في عامي 2013 و2015 (الفقرة 25 من تقرير الدورة السادسة للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية http://www.fao.org/3/a-i2765t.pdf)